

## قانون رقم ١٨٧ لسنة ١٩٥١

بتعديل أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨  
بوضع نظام للتجار بالتخدرات واستعمالها

## نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا  
عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تضاف الى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٨ بوضع نظام  
للتجار بالتخدرات واستعمالها مادة جديدة برقم ٤٧ مكررا نصها الآتي :  
"مادة ٤٧ مكررا . فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القانون يتبرر الموظفون  
الآتي بيانهم من رجال الضبط القضائي وهم : مديرو وكلاء وضباط إدارة  
مكاتب التخدرات "

مادة ٢ - نهي وزير الداخلية والعدل كل فبا يخصه تنفيذ هذا  
القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
نصم بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه في ١٧ المحرم سنة ١٣٧١ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ )

فاروق

نصم حضرة صاحب الجلالة

وزير العدل وزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

محمد محمد الوكيل هؤاد هراج الدين هصطفى النحاس

## قانون رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥١

بتعديل المادة ٢١ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤  
الخاص بالحماة

## نحن فاروق الأول ملك مصر والسودان

نقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا  
عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تعدل المادة ٢١ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤  
على الوجه الآتي :

ابتداء من سنة ١٩٥٢ تكون رسوم القبول المنفردة للجدول المختلفة كما يأتي :  
٢٠ جنيتها للقيود بالجدول السام .

٣٠ « للقيود بالجدول الحاميين المقررين أمام المحاكم الابتدائية .

٤٠ « للقيود بالجدول الحاميين المقررين أمام محاكم الاستئناف .

٦٠ « للقيود بالجدول الحاميين المقررين أمام محكمة القضاة .

تكون قيمة الاشتراك السنوي ابتداء من هذا التاريخ كما يأتي :

جنيتها بدفعة الحامى تحت التمريم .

٦ جنيتها بدفعتها الحامى بالمحاكم الابتدائية .

١٠ جنيتها بدفعتها الحامى بمحاكم الاستئناف .

٢٠ جنيتها بدفعتها الحامى بمحكمة القضاة .

مادة ٢ - نهي وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ  
نشره بالجريدة الرسمية .

نصم بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وأن ينشر في الجريدة الرسمية  
وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بقصر المنزه في ١٧ المحرم سنة ١٣٧١ ( ١٨ أكتوبر سنة ١٩٥١ )

فاروق

نصم حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

هصطفى النحاس

وزير العدل

محمد محمد الوكيل

## قانون

## وزارة الداخلية

نقرر بإضافة ناحية المرابين بمركز كفر الشيخ الى القرى التي يجوز  
فيها فتح محل عمومية من النوع الأول

وزير الداخلية

نصم الاطلاع على المادة ٢٤ من قانون المحال العمومية رقم ٣٨  
لسنة ١٩٤١ ؛

نهي قرار الوزارة الصادر في ٤ مارس سنة ١٩٤٢ بتعيين القرى التي  
يجوز فيها فتح محل عمومية من النوع الأول ؛  
نهي على القرارات المكتملة والمعدلة له ؛

نقرر ما هو آت :

مادة ١ - تضاف الناحية الآتي بيانها الى القرى التي يجوز فيها فتح  
محل عمومية من النوع الأول :

مديرية الفيوانية

مركز كفر الشيخ - ناحية المرابين .

مادة ٢ - نهي بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

نحريرا في ١٦ المحرم سنة ١٣٧١ ( ١٧ أكتوبر سنة ١٩٥١ )

هؤاد هراج الدين